

منسوبو جامعة الملك سعود يثمنون لقاء المليك بقيادات التعليم العالي

«الجزيرة» - الرياض

تعرب منسوبو جامعة الملك سعود عن بالغ امتنانهم وتقديرهم لخادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - على ما يوليه من اهتمام بالغ بالتعليم العالي حيث إن توجيهاته - رعاه الله - أثناء استقالته - حفظه الله - لعالي وزير التعليم العالي ومبيري الجامعات يمكنه بالديوان الملكي في قصر السلام يوم السبت الماضي ببذل المزيد من الجهد لوكالة الأبحاث العلمية بما يخدم مصلحة الوطن والمواطن في المملكة وبإسهام في تحقيق المزيد من الاختراعات في مختلف المجالات القفزة للمملكة والعالم أجمع، وتأكيد - أبده الله - على الاستمرار في تطوير مستوى التعليم العالي في المملكة وخريج الشباب القادر والمؤهل لخدمة الدين والوطن في مختلف المجالات، كان لها أثر عميق على منسوبي هذا القطاع الحيوي المهم. وفي هذا السياق ذكر معالي الدكتور عبد الله العثمان مدير جامعة الملك سعود بأن اهتمام خادم الحرمين الشريفين بقطاع التعليم العالي ليس بمستغرب فقد بدأنا منذ سنوات طويلة فالقوة في التعليم الجامعي مشهودة بعد أن تصاعف عدد الجامعات من ثمان جامعات إلى أكثر من عشرين جامعة وسجلت ميزانية التعليم العالي ارتفاعاً حاداً من حوالي 16 بليون ريال قبل نحو عشر سنوات إلى نحو 64 مليار ريال هذا العام إن قفده الحقائق القوية والمعطيات التي

تلمسها على الواقع تشير إلى أن قطاع التعليم العالي يحظى برعاية خاصة من خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهد الأمين - حفظهما الله -، وفي هذا الصدد لا بد من الإشارة إلى أن التعليم الجامعي يتخلف خيرات وبنية علمية متمكنة بشكل مستدام كي يضيء في وجهه وتقدمه لذا وجه خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - بالبعثات طلبة سعوديين من خلال برنامج الملك عبد الله للابتعاث إذ إن هناك حوالي 25 ألف متدتح حالياً يدرسون في جامعات عالمية عريقة في مجالات تخصصية تتوافق مع حاجة سوق العمل وهؤلاء يعد عوتهم بمشيشة الله سوف يكونون داعماً قوياً يلبي احتياجات القطاع الجامعي ويسد مساحه كبيرة في طاقته الاستيعابية للتزايد، ولدعم الجامعات القيام بوظائفها أصدر حفظه الله كذلك قراراً بدعم الجامعات كذلك من وظائف معينين لتأهيل كوادر وطنية من أعضاء هيئة التدريس.

كما أكد معالي الدكتور العثمان بأن قطاع البحث العلمي يتلخ خلاوة كبيرة من اهتمام خادم الحرمين الشريفين إذ قلدا - حفظه الله - ببدية الكريمتين حوالي خمسة وعشرين من أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على براءات اختراع مسجلة عالمياً أو سمة الملك عبد العزيز من الدرجتين الممتازة والأولى وسن بذلك ترمياً لكل من يسجل براءة اختراع عالمياً، كما أنه - حفظه الله - وفي بادرة ووسعة قدم تبرعاً سخياً بنحو 86 مليون ريال من حسابه الشخصي لثلاث



عبدالله العثمان

جامعات سعودية لدعم الأبحاث التطبيقية في تقنية النانو، إلى جانب أمره السامي الكريم بتأسيس جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية على ضفاف البحر الأحمر بتكلفة إنشاء ووقف تصل إلى ما يزيد على 25 مليون ريال، كما أن وزارة التعليم العالي بتوجيهاته حفظه الله مولت إنشاء 7 مراكز ثمين بحثية في مجالات بحثية وطنية إستراتيجية يتأخر من 450 مليون ريال، ولعلي أشير إلى أحدث المبادرات الكريمة من خادم الحرمين الشريفين في دعم البحث العلمي في جامعة الملك سعود حيث باشر حفظه الله بالتبرع بإنشاء كرسيي بحث باسم مؤسسة الملك عبد الله بن عبد العزيز للدرية للإسكان التنموي لخدمة البحث العلمي في مجال الإسكان البشري في الجانبين المعنوي والاجتماعي، كما أن سمو ولي العهد الأمين -

حفظه الله - تبرع لهذا البرنامج بعكسي بحث في الدراسات الإسلامية المعاصرة وأخر في مجال المياه، وحقيقة أمام ذلك الاهتمام الواسع من خادم الحرمين الشريفين حفظه الله نجد أنفسنا في قطاع التعليم العالي عموماً وجامعة الملك سعود خصوصاً أمام مسؤولية عظيمة في أن نسعى بعزيمة وتصميم إلى تحقيق رؤيته وحفظه الله في أن تتسوا الملكة ملكة علمية متميزة في البحث العلمي، لذا فإن المبادرات المحفزة التي أطلقتها الجامعة مؤخراً مثل برنامج كراسي البحوث ومركز الابتكار وإنشاء معهد للمك الإيتية والتقنية النانو ومشروع وحدة جامعة الملك سعود العلمية ومشروع رواق الرياض للمعرفة كلها تأتي مواكبة لهذا الاهتمام السامي الكريم وتوافقاً مع التوجهات بأن يكون الاقتصاد الملكة اقتصاداً مبنياً على المعرفة إذ إن مفهوم اقتصاديات المعرفة يرتكز في الأساس على استثمار العقل البشري وقراراته الهائلة وهذا لا يكون من دون بحث علمي وتطوير تقني مستدام، كما أنه لا يكون من دون جامعات قوية في البحث والتطوير والتجربة العالمية خير دليل إذ أن من حصل لواء التطور المعرفي والتقدم الصناعي في دول العالم الصناعات للتقدم هي الجامعات ذلك أن مراكز البحوث الجادة تخرج من رحمها وتعود شعلة البحث العلمي التي هي وقود لتحقيق منجزات صناعية ذات قيمة اقتصادية مضاعفة.

في هذه الأثناء، على الغامدي وكيل الجامعة لشؤون الفروع



علي الغامدي

على أن ثمة دلالات يمكن التوقف عندها من لقاء خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - مع معالي وزير التعليم العالي ومديري الجامعات، لعل أهمها يتمثل في مدى الرعاية الكريمة من لدن ولي الأمر لقطاع التعليم العالي بكافة مؤسساته والمتابع لشؤون الجامعات في السنوات القليلة الماضية بلحاظ أن الملك عبد الله - راعاه الله - وضع الاهتمام بالجامعات في أولى اهتماماته وهذا أمر جلي من خلال التوسع الكبير الذي شهده هذا القطاع من تواجبه الكم والكيف كما أن في توجيهه - حفظه الله - بالرعاية بالبحث العلمي والارتقاء به دالة أخرى تتسم بالعمق كون البحث العلمي هو أساس التطوير التقني ولا يمكن تحقيق إنجازات ملموسة تدفع ببلادنا نحو التقدم الصناعي على المستوى الدولي من دون بحث علمي رصين يجد الدعم والساندة

من كافة المستويات، وخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله - حفظه الله - داعم للبحث العلمي في المملكة فقد يابر - رعاه الله - قبل سنوات بتكريم الحاصلين على براءات الاختراع بأوسعة الملك عبد العزيز من الرجتين الأولى والمتنزة، كما قام بتحويل لبرنامج التانو من حسابه الشخصي فضلاً عن ما خصصته الدولة بتوجيه سامي كريم لدعم البحوث المتعلقة بتنفيذ برامج السياسة الوطنية للعلوم والتقنية، واستطرد الدكتور الغامدي بالقول إنه لا بد من التأكيد بأن توجيهات خادم الحرمين الشريفين حفظه الله واهتمامه بجمال الجامعات ومسؤوليات كبرى بأن تكون على قدر تلك العناية السامية الكريمة فالباحثون في الجامعة عليهم التفاعل مع تلك التوجيهات بتقديم أكبر الجهد في تحقيق منجزات بحثية تدفع ببلادنا نحو ريادة عالمية تجعلها في مصاف الدول المتقدمة. ومن تأحيته أشار الأستاذ الدكتور سعيد بن محمد الزهراني المشرف على مركز الابتكارات للأفكار البحثية المتعمرة أستاذ الهندسة الكيميائية بجامعة الملك سعود أنه ويعتمد أن بدأ الدعم المالي للبحث العلمي يجسري في عروق البحث العلمي على مستوى المملكة إلا أنني أرى الاهتمام بالمعمل على خلق وتحسين البيئة المناسبة للبحث العلمي وهذه تشمل توفير طلاب الدراسات العليا والقيمين، وتخفيض العبء التدريسي للباحثين الجسد، وتقلص الأعباء الإدارية مثل اللجان وغيرها إضافة إلى تقليل

المعوقات إدارية بشكل عام ووضع صلاحيات أكبر لدى رئيس القسم وعميد الكلية في دعم مشروعات البحث العلمي دون الانتظار لموافقة عدد من الإدارات على ذلك. كما إن تحفيز الباحثين مادياً ومعنوياً خاصة مع ضعف رواتب أعضاء هيئة التدريس حالاً وبمساهم وبشكل جيد في دفع لبنة البحثية وأخيراً يجب استقطاب الخبرات العلمية المتميزة في البحوث العلمية التطبيقية في السمويين وغيرهم وتدعيمهم وعائلاتهم بما يفيد من تطوير البحث العلمي، كما لا يفوتني أن أتوه إلى أن البحث العلمي يبني على تطوير قواعده الأساسية ومنها التعليم العام والتعليم الجامعي وتحسينهما حتى يفيد ذلك في تطوير البحث العلمي في المملكة بشكل مميز والعمل على نشر ثقافة الإبداع والابتكار لدى الباحثين وتخليد جسيمع الصعوبات والمعوقات التي تواجه البحث العلمي، وأضاف أن الحاجة ضرورية وماسة والدور الرئيس هو دعم كافة الأبحاث العلمية والهندسية الأساسية والتطبيقية - التي تدعم أبحاث الملكة بشكل مباشر وغير مباشر - ومن المهم أيضاً التركيز على دعم أبحاث العلوم الأساسية التي قد لا يغيرس تأثيرها بشكل سريع ومباشر، كما أن مراجعة الخطة الوطنية الشاملة للبحوث العلمية واختيار مدى تحقيقها على أرض الواقع وبشكل مستمر يعمل على تحقيق أهدافها وتوجيهها فضلاً عن تقديم الدائلها، كما أن تحديد

أولويات الجامعات بما يمكنه من تلبية أهمية البحوث العلمية فيها بحيث يمكن تركيز الجامعات الأولى على البحث العلمي والدراسات العليا بشكل كبير وتوجيه التي أسست مؤخراً فقط للتدريس. كما يجب التنويه إلى أنه لا بد أن يتناسب حجم دعم البحث العلمي مع النشاط والنمو الاقتصادي للمملكة وأن يعطى له أولوية مماثلة للأولوية المعطاة للخدمات التعليمية والصحية حالياً من خلال الميزانية الحكومية فضلاً عن إسهامات البحث العلمي في تخدم المملكة الإستراتيجية لخطط الملكة التنموية فعلى سبيل المثال نجد أن الصناعات البتروكيمياوية والبتروولية تزيد نشاطها وترفع من مستوى الدخل الوطني ولكن لا تحلك المملكة إلا القليل من التقنيات. ولا يفوتني في هذا المقام التأكيد على أن تتحول وزارة التعليم العالي إلى: (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي) لما للبحث العلمي من أهمية في تاريخ وحضارة الدول لتتولى تنسيق وربط برامج الأبحاث وتوجيه سياسات البحث العلمي ومتابعة وتقييم نتائج البحث العلمي إضافة إلى الاستمرار في إنتاج البحوث العلمية. أما الدكتور محمد فنييس أستاذ مساعد كلية العلوم - جوفيزياء - علم الزلازل قال: إنه إيماناً من قيادة هذا البلد بحظهم اله باهمية البحث العلمي وبأنه من أهم اقتصاديات دول العالم المختلفة وبأن الاعتماد على النفط كمورد اقتصادي أوحدها يجب أن يتعزز، وقد كان هذا جلياً من خلال التأكيد للتواصل من خادم الحرمين الشريفين حفظه الله.